مكتب الاعـلام، والتي ذكـرت ان منظمة التحرير الفلسطينية تمارس نشاطها في الولايات المتحدة وتحصل على حصانات طبقاً للقانون الاميركي، وتمارس نوعاً من النشاط السياسي والدعائي؛ كل هذه الامور تجعل المكتب خاضعاً لسلطة وزارة الخارجية والبيت الابيض باعتباره ممثلاً خارجياً[٩]. بعد ذلك مباشرة، أُصدر قرار من وزارة الخارجية الاميركية يقضي بغلق المكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن. وحدّد القرار مهلة ٣٠ يوم لتنفيذه. وقد ذكر في تبرير القرار الاميركي ان منظمة التحرير الفلسطينية «منظمة تقوم بأنشطة ارهابية»، وانها لجأت، مؤخراً، الى اعادة ادخال محمد عباس (ابو العبـاس)، المتهم، امـيركيـاً، في حادث اختـطاف السفينة الايطالية اكيلي لاورو، في تشرين الاول (اكتـوبـر) ١٩٨٥، والذي قتـل فيها راكب اميركي، في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ كما لجأت المنظمة، في الشهور الماضية ـ والكلام للخارجية الاميركية ـ الى المصالحة مع الجبهـة الشعبيـة لتحـريـر فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المعروفتين بتوجّهاتهما المتشددة، اضافة الى اجراء اتصالات بين منظمة التحرير وجماعة أبو نضال مؤخراً.

وقد فنّد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، زيف الادعاءات الاميركية، حيث أوضـح ان منظمة التحرير الفلسطينية برّأت ساحة محمد عباس (أبو العباس) من أي تهم موجهة اليه بشأن حادث السفينة اكيلي لاورو، وذلك أمام لجنة تحقيق شكلتها منظمة التحرير. كما ذكر ان كلاً من الجبهتيْن الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين ضمن البنية الداخلية لمنظمة التحرير الفلسـطينية. امّا بشأن الاتصالات مع أبو نضال مؤخراً، فقد استهدفت ابلاغه استنكار منظمة التحرير لأعماله[١٠].

على أيـة حال، قامت منظمة التحرير بتقديم اعتراض على القرار الاميركي الى احدى المحاكم الاميركية؛ كما قام السفراء العرب في واشنطن بالاحتجاج لدى الادارة الاميركية. ولكن هذه المساعي لم تفلح في ثني واشنطن عن قرارها، حيث رفضت محكمة اميركية، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ايقاف تنفيذ قرار وزارة الخارجية الاميركية، على اعتبار ان المكتب يمثّل بعثة أجنبية عاملة في الولايات المتحدة[١١]. ولمّا كان الحكم السابق مخيّباً للآمال المتوقعة، فقد تمّ طلب استئناف الحكم؛ ولكن الامر حسم نهائياً عندما اصدرت محكمة استئناف فيدرالية اميركية، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، حكماً بدستورية القرار الذي اتخذته الخارجية الاميركية، نظراً الى ما يمكن ان يمثله وجود هذا المكتب من «تهديد للمصالح الامنية الاميركية»، وبسبب ما ادعى به القضاة في حكمهم من تورّط منظمة التحرير في «أعمال ارهابية»[١٢]. ومن الغريب ان القضاة لم يلتفتوا، أو ربما تناسوا، ان احد الاسباب التي برّرت بها وزارة الخارجية الاميركية قرارها، وهو وجود محمد عباس (أبو العباس) في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وهو المتهم من قبل الخارجية الاميركية، بالاعداد لحادث السفينة اكيلي لاورو، هذا السبب قد زال تماماً، وبقرار صدر من الولايات المتحدة، وذلك عندما ألغت وزارة العدل الاميركية، في شباط (فبراير) ١٩٨٨، أمر توقيف عباس، لعدم وجود أدلة تدينه على التهمة السابقة[١٣].

وبذلك أغلق ملف مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن لصالح اسرائيل، واستكمالاً للانحياز الاميركي الى اسرائيل، عبر دعم أعضاء الكونغرس الاميركي، الذين عقدوا العزم على ترشيح انفسهم بدعاية وفق مبادىء مخالفة للقانون، معتمدين على مساندة اللوبي الصهيوني، مصدر حركتهم.